كيفية مواءمة أسواق العمل إبان التطورات الظرفية

الدكتور هني محمد نبيل* الدكتور بلعزوز بن علي**

ملخص: إن هذا العمل يهدف قبل كل شيء إلى إعطاء لمحة وجيزة عن مختلف الكتابات التي تناولت أثر المنحى الجديد للعولمة (Globalisation) على العلاقات المهنية وصورة العلاقات الناشئة عن الأجور (La configuration du rapport salarial) ويبقى من الواضح بأن للمنافسة العالمية وللتقلبات سواء المالية منها أو التجارية تأثير وانعكاسات على مختلف مكونات عقد العمل:

* استقرار(ثبات) التشغيل
* تغير توقيت (ساعات العمل)
* مرونة الأجور
* التسديدات الكاملة

كما يركز هذا التحلل- فيما بعد- على مجموعة فرعية محدودة كجزء من المسألة والتي تتعلق بقابلية الاستجابة (Réactivité) للتشغيل وللتوقيت(ساعات العمل) اتجاه توقعات الإنتاج وكذلك اتجاه آثار المفاجأة.

وقصد توضيح هذا الموضوع كانت الاستعانة بنماذج "Topel 1982" ثم "Hashimoto 1993 " بعده بحيث استعملت هذه النماذج في دراسة قياسية شملت ست دول تتوفر فيها على وجه الخصوص المعطيات اللازمة وهي النمسا ، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، السويد.

و يجدر التنويه هنا بأن استجابة الصناعات الخفيفة تبقى تختلف من بلد لآخر اختلافا واضحا، وكما نلاحظ من جهة أخرى أنه كلما حصلت تغيرات في المرونات أو سرعات المواءمة

(Les vitesse d'ajustement) أو كذلك في الموسمية فإن هذه التغيرات لا تكتسي نفس الصورة أي لا تكون بنفس المظهر، ويكفي أن نستعين بنموذج قياسي جزئي(Microéconomitrique) يستعمل في التحكيم بين التشغيل والتوقيت حتى نصل إلى توضيح الدور الهام للتكاليف الثابتة من جهة والتصاعدية المتغيرة لساعات العمل من جهة أخرى.

إن تحليل المحددات المؤسساتية(Institutionnels) سواء الشرعية كانت أو الاتفاقية يوحي بأن النتائج القياسية ليست مفاجئة تمام. ولكن على الأقل لا يمكن قراءتها في جملتها من وجهة التفسير النظري الذي يقترحه "Hamermesh 1993 " وفي الختام يمكن أن نقول بأن هذه الدراسة تقترح جملة من التوسعات في الموضوع التي بإمكانها أن تلقي الضوء بصورة أكثر وضوحا على هذه النتائج التي مازالت تعتبر مؤقتة من خلال توسيع المقارنة لتشمل الدول الأوربية ثم دول OCDE وحتى الدول العربية قاطبة مع الأخذ في الحسبان دور الأجور في الاستجابة للصدمات ثم بعد ذلك مقابلة نتائج النماذج مباشرة بالمعطيات المؤسساتية (Données institutionnelles).

* أستاذ و باحث و رئيس اللجنة العلمية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر Nabil.henni@laposte.net
** أستاذ و باحث ونائب رئيس جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر www.belazzouz_benali@yahoo.fr

RESUME:
L'article dresse d'abord une brève revue de littérature à propos de l'impact du nouveau cours de l'internationalisation (la « globalisation ») sur les relations professionnelles et la configuration du rapport salarial. Il ressort que la concurrence internationale et les fluctuations tant financières que commerciales font sentir leurs effets sur les diverses composantes du contrat de travail : la stabilité de l'emploi, la variabilité des horaires, la flexibilité des salaires ou de la rémunération totale.
L'analyse se concentre ensuite sur un sous ensemble restreint de ce problème, à savoir la réactivité de l'emploi et des horaires aux prévisions de production comme aux effets de surprise. Dans ce but, sont présentés les modèles de Topel (١٩٨٢) puis Hashimoto (١٩٩٣), qui sont repris dans une étude économétrique comparative portant sur les ٦ pays pour lesquels les données étaient disponibles : l'Autriche, le Canada, Les Etats-Unis, la Finlande, le Japon et la Suède.
Il ressort que les réactions des industries manufacturières demeurent très différentes d'un pays à l'autre et que par ailleurs lorsque des changements interviennent dans les élasticités, les vitesses d'ajustement, ou encore la saisonnalité, ils sont loin de converger vers une même configuration. Un modèle microéconomique très simple d'arbitrage entre emploi et horaire permet de faire Ressortir le rôle déterminant des coûts fixes d'une part, de la plus ou moins grande progressivité des heures supplémentaires de l'autre. Une analyse des déterminants institutionnels, tant légaux que conventionnels, suggère que les résultats économétriques ne sont pas totalement surprenants mais que néanmoins, ils ne s'interprètent pas complètement en fonction du cadre théorique proposé par Hamermesh (١٩٩٣).
En conclusion, l'article suggère une série de développements susceptibles d'éclairer ces résultats encore provisoires : extension de la comparaison aux pays européens puis à la totalité de l'OCDE et les pays arabes, prise en compte du rôle des salaires dans la réactivité aux chocs, confrontation avec d'autres modèles de l'économie du travail, mise en correspondance plus directe avec les données institutionnelles.

SUMMARY:
The article raises at first a brief review of literature about the impact of the new class of the internationalization (the " globalization ") on professional relations and configuration of the wage report. It springs that international competition and fluctuations as financial as commercial feel their effects in the different constituents of the contract of employment: the stability of the job, the variability of schedules, the flexibility of salaries or total payment.
The analysis concentrates then on one under together restricted by this problem, namely the ability to react of the job and the schedules to the forecasts of

econometric comparative clause concerning the 6 countries for which data were available: Austria, Canada, The United States, Finland, Japan and Sweden.
It spring that the reactions of manufacturing industries remain very different from a country in the other one and than besides when changes intervene in elasticity, the speeds of adaptation, or still the seasonality, they are far from converging the same configuration. A very simple microeconomic model of arbitrage between job and schedule allows making
To stand out the determining role of fixed costs on one hand, more or less big progressiveness of the supplementary hours of the other one. An analysis of the institutional determiners, as legal as conventional, suggests that econometric results are not totally surprising but that nevertheless, they are not interpreted completely according to the theoretical frame proposed by Hamermesh (1993).
In conclusion, the article suggests a series of developments susceptible to light these still temporary results: extension of the comparison to the European countries then to the totality of the OECD and the Arabic countries, taken into account by the role of salaries in the ability to react in shocks, confrontation with the other models of the economy of the work, put in more direct correspondence with institutional data.

العولمة ومواءمة أسواق العمل: إن المرحلة الحالية التي تجتازها العولمة صارت تطرح على اهتمام الاقتصاديين عدة مشاكل في غاية الأهمية:

- في أي مستوى تندرج هذه العولمة في خضم التوجهات الكبرى(grandes tendances) التي بدأت ترتسم منذ بروز الرأسمالية الصناعية وما هي مميزتها التي يمكن أن نتقول عنها جديدة ؟
- من بين التحولات الحالية العديدة الحاصلة في الساحة الدولية ما هي التي من الممكن أن يكون لها أثر كبير على حركية أو ديناميكية الاقتصاديات الوطنية:

ليبرالية المكونات الجديدة للتجارة العالمية ،الاستثمار المباشر و انتشار التقنيات الجديدة للإنتاج، تكتل رأسمال بفعل التكتلات الدولية بحجم لم سبق له مثيل، عولمة الأسواق الكبرى ونتائجها على استقرار النظام الدولي و أداءات السياسات الاقتصادية ؟

- هل يمكن لنظرية العلاقات الدولية ونظرية الاقتصاد الكلي المنتهج في الاقتصاد المفتوح ، وللتحليلات الجديدة الخاصة بعلاقة الأجرة وللنظريات المعاصرة السياسات الاقتصادية كذلك أن تمنحنا معلومات متقاربة عن مدى تأثير العولمة(Internationalisation)على سير الأسواق المحلية (الوطنية) للعمل وما هي انعكاساتها على التشغيل والبطالة؟

هذه عينة من جملة نقاط عديدة تشكل نواة انطلاق في تحليل تأثير العولمة على أسواق العمل وهي مساهمة نتوخى منها أن تلقي الضوء ولو بصفة جزئية على مختلف الإسهامات التي تناولت هذا الموضوع .
وأخيرا لا يجب التقليل من حجم المشاكل الأكثر نظرية التي يثيرها الاهتمام المنصب على المميزات الراهنة للعولمة التي بدأت تظهر وتتجسد في منظومة الاقتصاد الدولي بحد ذاته (دور المرد وديات المتزايدة، الامتيازات المنجزة اجتماعيا أو كذلك وجود نقص التشغيل(Sous emploi)) ويبقى هذا العمل من جهته يهتم بقسط محدود جدا من جملة هذه المسائل المتفاقمة، لأنه يكتفي بتحديد علاقة بين تحليل يتبع من التأثير المؤسساتي الذي يظهر التغييرات المقترنة بالعلاقة الناشئة عن الأجور

(Rapport salarial) و بالارتباط الدولي من جهة وبين بعض التعقيدات التي صارت في صنف الدراسات القياسية النابعة من نظريات عقد العمل.
بقي من المجدي بالضرورة إعطاء عرض لمستخلصات الدراسات التاريخية التي اهتمت بمكانة وتأثير العلاقة الناشئة عن الأجور في النمو ككل بعد الحرب العالمية الثانية وهذا لغرض توضيح التطورات الخصوصية التي نتجت عن ذلك(أنظر الجدول الأول)

الجدول الأول:

دور العولمة (internationalisation) وتأثير في تغير العلاقات المهنية وعلاقة الأجور.

مكانة العمل	فترة مابين ١٩٦٠ - ١٩٧٥	فترة مابين ١٩٩٠ - ٢٠٠٥
١ - روابط العمل مع سوق المنتجات	استقلالية نسبية لعلاقة الأجرة بالنسبة للدوائر الأخرى	ترابط متنامي لاتجاه المنافسة العائلية (Domestique) والدولية واتجاه السياسة النقدية
٢- المجال الاقتصادي الملائم له	القاعدة الوطنية مغايرة أو تباين كبير حسب الاختلافات بين الدول و حسب الاتفاقات (Idiosyncrasiques)	لقد مكنت الحركة الكبير لرؤوس الأموال من إدخال القوى الدولية و أجل نظام علاقة الأجور في حد ذاتها كما أدخلت كذلك نوعا من التجانس
٣- درجة المركزية و اللامركزية	قوة المفاوضات الجماعية متداخلة الارتباط و غالبا تكون المركزية هي السائدة	الفردانية(Individualisation) و التباين هما سمتان تطبعان خصوصا التفاوض الضمني الذي يحدث على مستوى المنظمة (Firme)
٤- قدرة المفاوضات لدى النقابات الأجراء المنظمات	المبادرة والقدرة على المفاوضات هما من جانب العمال والنقابات و هذا قصد التأسيس و ترسيم الحقوق الاجتماعية	تسيير الموارد البشرية من مبادرة المنظمات و جمعيات أرباب العمل لممارسة الضغط من أجل مراجعة قوانين العمل
٥- التوجه السياسي و أهداف التشريع	على العموم للحكومات موقف يشجع بالقدر الكاف على العمل من خلال تشريعات حيادية أو ملائمة	هناك الكثير من الحكومات أصبحت تتبنى سياسات تشجع المؤسسات
تأثيرات العلاقات المهنية		
*١ النمو	من الاحتمال الكبير أنه كان أجابيا بالنسبة للأنظمة الفوردية (Fordiste)	نمو سلبي كثيرا أو معتدل بسبب قصور أو عطالة(Inertie) مؤسساتية
*٢ مستوى المعيشة	هو إيجابي للمنخرطين في النقابة و قد يكون كذلك بالنسبة لغير المنخرطين بفعل التوزيع العام	غير متحقق بشكل فعلي بل قد يكون سلبيا . بالنسبة للمنخرطين في النقابة (تشغيل أدنى) و لغير

٣* التفاوت الاجتماعي	تقلص التفاوت الاجتماعي بعد الحرب العالمية الثانية في الدول المتقدمة	المنخرطين (أجور متدنية) بطالة عالية و تزايد التفاوت الاجتماعي و في أحسن الأحوال يكون ثابتا بفعل البطالة و التهميش الاجتماعي

- خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٠ إلى غاية ١٩٧٥ ، وقت كان النمو يعرف مستويات عليا وثابتة لهيكلة المهنية أثر بليغ في تكوين الأجور وفي نمو الأجور وتزايد التشغيل وبات الاتفاق" رأسمال عمل" يكتسي خصوصية معينة لكل اقتصاد من اقتصاديات الدول الكبرى كما كان يعرف كذلك استقلالية إزاء الأشكال التنظيمية الأخرى.

أولا: في البداية أخذت المؤسسات تتأقلم جيدا مع تلك المنافسة التي كانت تتسم باحتكار الأقلية (Oligopolistique) لسوق المنتجات ، كما كانت تأخذ على أساس معطيات ضرورية، نمو الأجور الناتج عن الاتفاقيات الجماعية من خلال المفاوضات على مستوى القطاعات أو على المستوى الوطني

ثانيا: لقد بدأت ديناميكية الطلب والإنتاج تتواءم كثيرا في الفضاء العائلي(Espace domestique)، فلم يعد للمخاطر الخارجية سوى أثر استثنائي أثناء فترات الأزمة التي تجد في غالب الأحيان الحل من خلال مواءمة التكافؤ الخارجي.

لقد أصبحت السياسة الاقتصادية تعترف- بغض النظر عن الاتجاهات الحاكمة- بالوضعية الرسمية للإجراء وبمعنى آخر فإن شكل علاقة الأجرة(Rapport salarial) أصبح لها دور محدد لنمط التنظيم العام كما أصبحت هذه العلاقة تشكل مرجعية ضرورية للعديد من التنظيمات المؤسساتية وتفرض منطها على كل تنظيم.

- غير أنه ابتداءا من سنوات ١٩٩٠ بدأت تتحدد معالم مظهر تنظيمي جديد حيث انقلبت من خلاله قاعدة تدرج الصور المؤسساتية. وبالفعل فقد أصبحت في منتصف التسعينات تظهر ما يسمى بضرورة 'إيجاد مرونة' لسوق العمل كاستجابة للتنافس الدولي أو حتى كمتطلبات لسياسة عملية تهدف إلى تثبيت مستوى التضخم ، ومن جهة فقد صارت ضرورة المنافسة حاضرة بقوة وملحة وصار يعتمد عليها في إعادة تحديد الاتفاقيات الماضية الخاصة بالأجور .

و أصبح الأمر من جهة بتطلب حركية (Mobilité)كبيرة في التشغيل ومرونة في الأجور لضمان التوصل إلى مواءمة بين مختلف القطاعات أو كذلك بين المنظمات القوية التنافسية والأخرى التي لم تصل إلى هذه الدرجة. ومن جهة أخرى فإن صيغ تحديد الأجور التي تحدد على المدى المتوسط للزيادة الحاصلة للأجر الاسمي حسب صيغ واضحة، والتي تقوم على الأخذ بالاعتبار مستويات التضخم في الماضي وتوقعات الأرباح الناجمة عن الإنتاجية، أصبحت سببا يضر بالتقسيم -'الأجرة- الربح'- الذي يشجع النمو لفترة طويلة من خلال الاستثمار والابتكار.

وأخير فإن السياسة الاقتصادية قد أيدت على تشجيع مبادرة المؤسسات فيما يخص مواءمة التشغيل و تنظيم التوقيت(ساعات العمل) لدرجة أصبح تسيير الموارد البشرية الذي يمتاز بخصوصية فائقة حسب كل مؤسسة، يعوض أو يحل محل المفاوضات الجماعية التي كانت تشكل في وقت مضى القاعدة في العمل في كل القطاعات والمنظمات (Secteur et firmes).

وعلى ضوء هذا العرض السريع(وللزيادة في المعلومات يمكن الرجوع إلى Boyer ١٩٩٥) يتبين لنا من دون صعوبة بأن مواء مات سوق العمل قد تغيرت كثير في بداية التسعينات ولم تعد بالضرورة مثلما كانت عليه من قبل.

اختبار فرضية وجود ثلاثة مظاهر(Trois configuration): ليس بالأمر النادر أن نصادف في الكتابات الاقتصادية الدليل الذي يبين بأن السياق الدولي الجديد، و اتخاذ السياسة الاقتصادية باتا يتضمنان تقلبات بل صدمات أكثر تكرارا وشمولا مما كانت خلال سنوات الرخاء في الثلاثينات.

ومنذ ذلك الوقت فقد عرفت كل دولة من مجموعة" OCDE" تطورات خاصة نسبيا حسب الطبيعة الحقيقية للاتفاق رأسمال- العمل.

- لقد ظلت في بعض- الاقتصاديات- ضرورة الحركية الخارجية (Mobilité externe) لفترة طويلة تندمج في مكونات عقود الأجور كما هو الحال على سبيل المثال في نموذج توقيت العمل المؤقت (Lay off) وفق الاتفاقيات الجماعية الأمريكية.

ومن الواضح فإن في مثل هذا النوع من العلاقات الأجرية لا يمكن لتغير سياق الاقتصاد الكلي أن يؤثر على النموذج القاعدي الخاص بمواءمة سوق العمل ويكون هذا حال اقتصاديات قارة أمريكا الشمالية .

- و في المقابل هناك اقتصاديات أخرى تعرف شبه ثبات في التشغيل الذي ظل يشكل جزءا لا يتجزأ من الإنفاق الأصلي حول الأجور (Compromis salarial original) وبالتالي فإن مختلف المواء مات بفعل الظروف وبفعل التغير التقني (Changement technique) مرورا بتغيرية التوقيت وبالحساسية القوية للتسديدات الأجرية(Rémunérations salarial اتجاه النتائج المالية للمنظمات أو بالتوتر القوي أو الضعيف لشدة سوق العمل. وفي هذه الحالة يمكن أن ندرج الاقتصاد الياباني الذي يمثل المظهر المثال لها (١٩٩٥ Boyer juillard).

ويكون حينئذ التكهن هو أن تغيير السياق الدولي يستدعي بالضرورة تغيرات أكبر بكثير مما عرفته اقتصاديات أمريكا الشمالية.

- و وفق صورة ثالثة فإن الدول الأوروبية وبالأخص المجتمعات التي تنتهج سياسة الاشتراكية الديمقراطية كانت قد طورت منذ فترة طويلة مؤسسات سوق العمل التي نجد فيها أن تدفق الحركية وتكوين الأجور يخضعان للمفاوضات ما بين المتعاملين الاجتماعيين وقد كان قبل هذا بفترة قليلة يخضعان لمركزية النهج (١٩٩٣ Hartog et Theeuwes) .

ويبدو من أول وهلة أن انعكاسات تغير السياق الدولي بقت بالأحرى غامضة. فمن جهة كانت هناك دول ذات اقتصاديات مفتوحة (السويد، فلندا، النمسا) قد طورت منذ عهد ليس بالقريب آليات المواءمة التي تمنحها قوة التأقلم مع الصدمات العالمية مع ما كان يعرف عن هذه الاقتصاديات من حساسية كبيرة بفعل ما كان يميزها من شدة التخصص، ومن جهة أخرى فإن مؤسسات سوق العمل كانت تتحلى بخصوصية أكبر بالنظر إلى المظهر المثال (Configuration typique) للمرونة الخارجية، إلى درجة أنه لم يعد مدهشا بأن تكون بعض التحولات تحصل من خلال استجابة التشغيل والأجور للاضطرابات الخارجية .

ويبقى الهدف من هذا البحث هو التحقق من مدى انعكاس هذه المظاهر الثلاثة في الاختلافات المتعلقة بسرعة مواءمة التشغيل والتوقيت(ساعات العمل) إزاء التغيرات الظرفية.

ومن الأكمل أن يكون تكوين الأجور كذلك مندمجا في نقاط التحليل بحيث أن مرونة الأجور تعتبر بمثابة بديل عن مواءمة مدخلات (Input) العمل وهذه الآلية(الميكانيزم) معمول بها في بعض الدول الاسكندينافية وكذلك في اليابان، ومع ذلك فإن هذا التحليل يضيق مجاله بفعل جملتين من الأسباب :

أولا: لأن الفكرة النظرية لذلك تنبثق في أصلها عن تحليل " Topel ١٩٨٦" ثم قام بتوسيعها بعد ذلك "Hashimoto ١٩٩٣" وهي- الفكرة- في حد ذاتها أعيدت دراستها مرة أخرى من قبل الاقتصاديين " Boyer ,Juillard" في ١٩٩٥.

وتتلخص المسألة في تحليل كيفية مواءمة المخزونات (Stocks) و التشغيل و التوقيت مع التطورات المتوقعة و الغير المتوقعة للطلب و ينحصر التحليل هنا في كيفية موائمة العمل ثم يجدر الذكر بصفة خاصة بأن التحليل لم يشمل سوى عدد ضئيل من البلدان انتقيت على أساس توفر المعطيات الشهرية المتعلقة بالإنتاج وتعداد العمال(Effectif) وفترة العمل بالنسبة لقطاع الصناعات الصغيرة على مستوى قاعدة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تنشرها" L'OCDE" وبغية الدخول في غمار هذا البحث والمساهمة في إيضاح مستجدا ته نرجو أن يكون بها القدر الكافي من الفائدة، ارتأينا أن نبني الخطة على هذا النحو:

I. مدخل عام تطرقنا فيه إلى مستخلصات نظريات الاقتصاد الكلي المعاصر وخاصة ما يتعلق منها بالتحكيم بين التوظيف (embouche) وتغير فترة العمل

II. إذا كانت الدراسات السابقة المتعلقة بالاقتصاد الكلي قد كشفت لنا على جملة من التقديرات تخص معالم النموذج الطابع (Modèle générique) فيبقى من الفائدة لنا كذلك أن نحاول استخلاص الدروس العامة والتي نستهدف من خلالها إلى تقصي الأحداث.

III. في حين تبقى أهمية هذا العمل تكمن في كونه يمنح جملة من التقديرات عن آليات المواءمة خلال الفترة ما بين ١٩٧٦-٢٠٠٥ وأثر ذلك يصادف بروز على الأقل ثلاثة مظاهر (Configuration) تحدد مجموعة الدول الستة التي تم انتقاؤها كعينة لدراستنا .

IV. وبعد مناقشة إمكانية ثبات هذه الآليات في الفترة قريبة العهد، سوف نحاول أن نقيم علاقة بين تدرج (Hiérarchies) المرونات المتحصل عليها وبين بعض المحددات المؤسساتية لتكاليف (Détermination institutionnels) المواءمة الخاصة بالتشغيل وبالتوقيت .

ويجد الإشارة هنا بأن هذا العمل يبقى يتسم بالطابع الاستقصائي بحيث أن القسم الأخير يقترح جملة من التوسعات لتوسيع تطبيق النتائج الأولى المتحصل عليها.

II. العوامل الاقتصادية الجزئية والمؤسساتية لمواءمة التشغيل وساعات العمل:

التكاليف الثابتة المرتبطة بالتشغيل وبالتكاليف الزائدة للساعات الإضافية يبدو أنه من السهل لنا أن نباشر مبحثنا انطلاقا من نموذج ساكن خالص(Modèle purement statique) يتعلق بطلب العمل من منظمة ما وعادة نستخلص من هذا النموذج الذي يحتوي على عاملين اثنين من عوامل الإنتاج بأن طلب العمل يكون بمثابة نتيجة تتمخض عن شرط أساسي يقتضي بأن الإنتاجية الحدية تعادل تكلفة العامل المأخوذ بعين الاعتبار ويقل الاهتمام بتقسيم التغيرات بين تغيرات التشغيل وبين تغيرات ساعات العمل فهذه التغيرات على وجه العموم غير متساوية لأن كل نوع منها يقتضي تكاليف مغايرة (أنظر الشكل ١).

يتسبب التوظيف بشكل واضح في حدوث تكاليف ثابتة ترتبط أساس بعملية انتقاء الأجراء (العمال) وهناك غياب لإمكانية القسمة التامة وكذلك غياب بعض الرسوم والمساهمات الاجتماعية التي تخص العمال وليس لها علاقة بحجم الساعات المعمولة.

وبالتناظر فإن التسريح(Le licenciement) يتسبب فضلا عن دفع التعويضات الاتفاقية أو الشرعية (القانونية) حسب نظام كل دولة في التكفل بتكاليف التكوين.

وتتغير هذه المتغيرات بدرجة أكبر وحسب نوعية علاقة الأجور السائدة ،أما تغير التوقيت(ساعات العمل) فإنه يؤدي إلى جملة أخرى من التكاليف: الطابع التصاعدي، إلى حد ما الخاص لتسديد تعويضات الساعات الإضافية، تغيرات حصص المساهمات الاجتماعية حسب المدة والمستوى العام للتسديد. وتبدو هذه الخصائص- كذلك- مختلفة عن بعضها البعض بحسب البلد الذي تخصه.

الشكل رقم ١ ٠ تصنيف تكاليف العمل (Typologie des coûts du travail)

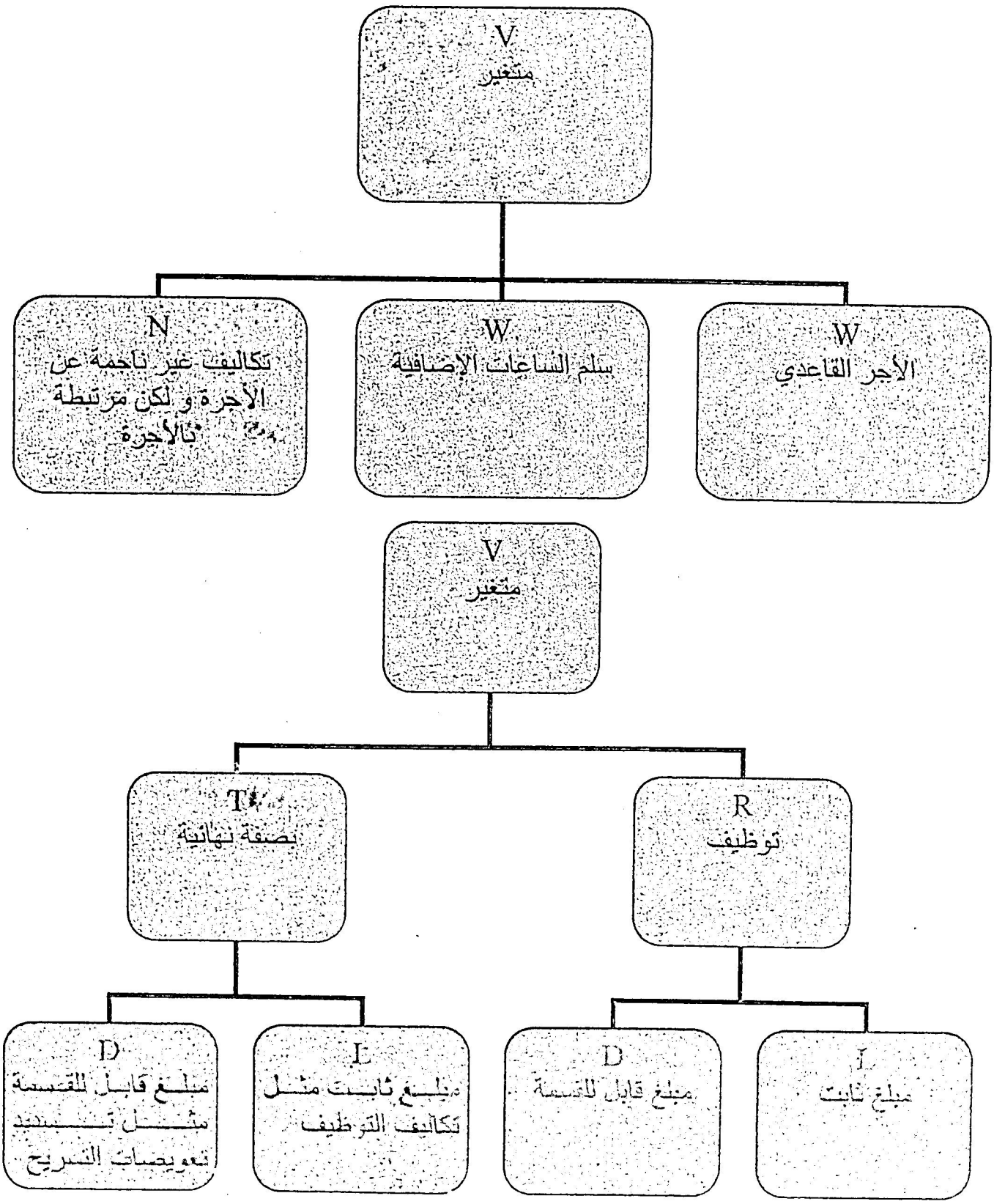

المصدر: حسب Hamermesh (١٩٩٣)

و إذا اعتبرنا حاليا بان المنظومة تصرفت وفق الاختيار الأسلم باللجوء إلى أحسن تلفيق (Combinaison) إنتاجي و قد وصلت بالفعل إلى مستوى النشاط ، فانه سوف يلزمها في الوقت اللاحق بأن تضاعف إلى الحد الأمثل (Optimiser) التوزيع بين التوظيف (أو في حالة بديلة التسريح) و بين تغيير ساعات العمل (التوقيت)،ومن هذه المسألة الثانية المتعلقة بالمضاعفة (optimisation) يتبين بأن التشغيل يتغير سلبا مع مستوى التكاليف الثابتة الخاصة بالتوظيف في حين يبقى (التشغيل) يتغير إيجابيا مع العلاوات المرتبطة بالساعات الإضافية. والعلاقات تظهر عكسية تماما فيما يخص التوقيت(ساعات العمل) ومن ثمة فإن الملاحظة العامة التي تتوخى الدراسات القياسية أن تتحقق منها تتمثل في رفع الساعات الثابتة، تقلص التشغيل، في حين أن زيادة العلاوات للساعات الإضافية سوف تزيد من حجم التشغيل.

عدم التوقع (الارتياب) يشجع بصفة عامة المواءمة من خلال فترة العمل، تكون هذه النتائج محققة في حالة إذا ما افترضنا أن هناك توقع دقيقا للطلب. ويكون من السهل أن نوسع هذه النتائج توسيعا أشمل حينما يكون الطلب غير متوقع.

وللتبسيط نقوم بمعارضة صدمة دائمة بصدمة أخرى انتقالية فنستنتج حينذاك بأن الصدمة الدائمة تسبب حالة ساكنة في حين أن الصدمة الانتقالية تعطي أولوية لحالة عاملين اثنين للمواءمة تكون فيها التكلفة الهامشية (le coût a la marge) هي الأضعف،وبصفة عامة نلاحظ في كثير من الدول (الأنظمة) بأن هناك نية لترجيح وتغلب المواءمة من خلال توقيت العمل (Horaires) كما أن الارتياب الذي يعتري تقييم تطور الطلب يتسبب بالفعل في مواءمة متأخرة للتعداد بمعنى أن حالة الارتياب تلك تؤدي إلى تأخر في مواءمة تعداد العمال(Effectif) بحيث أن المنظمة لا تقدم على توظيف عمال جدد إلا إذا حصل لها نوع من الثقة في إمكانية حدوث انتعاش اقتصادي بصفة تبعث على الارتياح وأنها لا تقوم بفصل العمال أو التسريح إلا إذا تأكدنا من أنها ليست بحاجة في المستقبل إلى عمال(أجراء) مؤهلين، حينها تلجأ إلى فصلهم وهكذا تكون صورة الظروف العامة كالتالي بسيطة :

إذ تبين بأن جانب الطارئ (غير المتوقع) من التطورات بدأ يزداد، في نفس النظام المؤسساتي فإن الحالة إذاك تستوجب تعزيز قابلية الاستجابة(رد الفعل) من التوقيت(ساعات العمل)، ويجب الإشارة إلى أن هذه الفرضية ليست جديدة بحيث أن هناك عدة أعمال قياسية مهمة بالرغم من أنها شملت دول تختلف أنماطها السياسية اختلافا جذريا وكانت على فترات زمنية متباينة قد مكنتنا من الوصول إلى عدد لا بأس به من الوقائع المنمطة (Fait stylisés).

III. ثلاثة عقود من الأعمال القياسية نتيجتها بعض الوقائع المنمطة :

إننا نصادف في البحث المستوفي الذي قام به" DS.Hamermesh (١٩٩٣)" طرحا مكتملا لمختلف النتائج القياسية المتحصل عليها في الطلب على التشغيل وفي التوقيت.

سمات مشتركة تميز مجموعة من الدول:

هناك نتائج متقاربة بما فيه الكفاية أو متقاربة كثيرا تظهر بأن المؤسسات تسعى في أول الأمر إلى مواءمة ساعات العمل لتليها بعد ذلك مواءمة التشغيل. وهذا ما يعزز الاستدلال السابق.

- ✓ إذا كانت صدمة الطلب فإن تكلفة التوظيف والتكوين المخصص للإجراء الجدد تكون عادة أكبر من التكلفة الزائدة(Surcoût) التي تترتب عن ساعات العمل الإضافية. وهذه الحالة تنطوي أكثر على المدة الزمنية القصيرة كالشهر على سبيل المثال.
- ✓ إذا كانت الصدمة سلبية فإن التخوف من فقدان العمال الأكفاء(لهم كفاءة عالية) الذين تحصلوا على تكوين لائق والذين تمت مواءمة كفاءاتهم حسب احتياجات المنظومة سيؤدي بالضرورة إلى توخي الحذر إزاء عمليات التسريح وحينها تنتظر المنظمة حدوث انخفاض فعلي مستمر على الطلب لكي تقوم بعملية مواءمة التشغيل .

وفي فترة الانتظار هذه فإن بعض الأنظمة ولنأخذ على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية، تلجأ إلى انتهاج إجراءات توقيفية واضحة تهدف إلى الإبقاء على شكل الارتباط بين العامل ومؤسسة(ولا تلجأ إلى

تسريحة نهائيا) ومثال الارتباط نذكر عقود التوقيف المؤقت(Lay off) كما تحددها الاتفاقات الجماعية (Convention collective) لسنوات الستينات.

إن هذا النموذج يشجع سلوك المنظمة نحو الطلب على العمل ولا يشجع العرض من جانب العمال. بحيث أن هذا النوع من التحليل يميل إلى تحميل المنظمة أعباء المواءمة التي قد تترتب إثر سعيها لإقناع العمال الإجراء بقبول ذلك النوع من العقود الذي تقترحه هي (المنظمة) وهذا ما يكون قد اقترحه نموذج " Topel" ١٩٨٢وفي كل حال فإن سلم التسديدات(Le barème de rémunération) الخاص بالساعات الإضافية يأخذ بطبيعة الحال بعين الاعتبار التصرف المستبق للعمال بحيث يمكن من خلاله في عمليات قياسية لاحقة، أن تقتصر الاهتمام على استجابة المنظمات فحسب .

وعادة ما تبرز كذلك نتيجة أخرى مفادها أن زيادة الساعات التي تحدث في فترة ماضية تتسبب في الزيادة في مستوى التشغيل مستقبلا. غير أن زيادة التشغيل في الماضي لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الساعات في فترة لاحقة .

وجود سمات وطنية متباينة بوضوح ودائمة: هل أن جميع الدول لها بنية استجابة واحدة أو مماثلة؟

إن الكتابات الاقتصادية، بالرغم من أنها لا تتناول دراسة مختلف الدول بنفس الاهتمام تبين- بصورة عامة- بأن هناك مميزات دائمة خاصة بكل دولة من مجموعة "L'OCDE" والوقائع المنمطة تكون كالتالي:

- تتسم اقتصاديات الولايات المتحدة وكندا بوجود مرونات في التشغيل بالنسبة للإنتاج العالي (المرتفع) على المدى القصير، ولكن على المدى الطويل فيلاحظ بأن الفارق بينهما و بين مجموعة "OCDE" يبدأ يضمحل ومن ثمة فيمكن أن نستخلص هذه الملاحظة الآتية' إن اقتصاديات قارة أمريكا الشمالية تتميز بسرعة المواءمة ولا تمتاز بسمات مستمرة على المدى الطويل'
- إن الصناعة الصغيرة اليابانية تبدو بصفة عكسية أكثر بطئا من نظريتها الأمريكية، فمرونة التشغيل تظهر على الخصوص ضعيفة إذ تتراوح في غالب الأحيان ما بين ٠,٠٠٥ و ٠,٠٣ وهذا الاختلاف يمكن تفسيره إما بذات المميزات التي تخص علاقة الأجور (الاتفاق القاعدي بين المقاولين أو أرباب العمل والعمل. ينبني على ثبات معين للتشغيل ما عدا الحالات الاستثنائية) وأما بمسألة تخصص النموذج القاعدي الذي يفترض مرد وديات سلم ثابتة وإمكانية الانتفاع بنفس التكنولوجيا لجميع الصناعات الصغيرة ،غير أن هذه الافتراضات لا يمكن التحقق منها بالضرورة في كل الدول أي بالمقارنة الدولية .
- أما البلدان الأوربية(والأمر هنا يتعلق في غالب الأحيان بألمانيا وفرنسا لأن التغطية ليست نفسها بالنسبة لكل الدول الأوربية) أي في الوسط بين ما هي عليه في الولايات المتحدة الأمريكية وبين اليابان وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه النتائج هي إلى حد ما صلبة(Robustes)لأنها تتعلق أحيانا بالصناعات الخفيفة الصغيرة.

المعالجة من خلال معطيات فصلية، أو معطيات شهرية أحيانا أخرى، فهي تتعلق بالاقتصاد في جملة من خلال المعطيات المنظمات الخاصة(الشخصية) في سلاسل زمنية سنوية كما يجب التنويه بأن هذه الدراسات نفسها، في معالجتها للموضوع تتطرق لتحليل نتائج الصدمات الناتجة عن الأجور وتأثيرها على حجم التشغيل.

كما تبن من جديد بأن المرونة هي أقل تسجيلا في أوربا عما هي في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا بالأقل على المدى القصير. في حين وعلى المدى الطويل يبقى التشغيل في اليابان يتأثر وبدرجة أكبر مما هو عليه في الولايات المتحدة الأمريكية بتغيرات تكلفة الأجور.

وهذه النتائج ستدفعها في مبحث لاحق من هذا العمل إلى الأخذ في الحسبان الأجور على أنها متغير مواءمة هام، وكذلك على أنها محدد لتعويضات التشغيل والتوقيت(ساعات العمل).

تشابك(Un entrelacement) المحددات الشرعية والاتفاقية

هناك جزء من هذه الكتابات الاقتصادية يهتم بقراءة وتفسير مختلف المرونات هذه وسرعة المواءمة وبدا الاقتصاديون أولائك يرجعون إلى مختلف المميزات المؤسساتية لأسواق العمل في الدول الصناعية الكبرى التي ما زالت بالفعل تختلف الميزات عن بعضها بصورة بينية جدا

ويذكر هؤلاء الاقتصاديون في كتاباتهم خمسة عوامل :

- ❖ العامل البديهي الأول يبقى يخص التشريع أو على الأقل طبيعة الاتفاقيات الجماعية التي تنظم إجراءات التسريح فالتعويضات عن التسريح حسب سياسة كل دولة بطبيعة الحال بدأت تقل أو تزداد سرعة حسب الأقدمية. في حين أنه في فترات ماضية كان يتم الالتجاء إلى استعمال المراقبة الإدارية للتأثير على سرعة مواءمة التشغيل مع التغيرات الظرفية إلا أن هذا الإجراء بدأ ينقص استعماله مع مرور الوقت
- ❖ تؤثر سلطة وتطلعات النقابات والعمال على إمكانية المواءمة التي تتمتع بها عادة المنظمات وتدخل في كيفية تحديدها بعيدا على أي نوع من التشريعات الشكلية.

في حين أن العلاقات تبقى، مع ذلك، معقدة أكثر مما تبدو عليه. وهناك بحث قام به "Medoff" ١٩٧٩ يظهر أن في الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا ما يحدث إجراء الإحالة على البطالة التقنية في المعامل الصناعية التي يكون فيها النشاط النقابي كثيفا ومنتشرا والتبرير نفسه كثير ما يشار إليه فيما يخص دور النقابات الأوربية. وتشير الكتابات كذلك إلى الأسلوب أو النمط العام للعلاقات المهنية التي تأخذ كلها بالنموذج الأمريكي وبالفعل فإنه ليس من الضروري أن تنحصر المفاوضات بين منظمة أرباب العمل والنقابة أساسا على مسألة الأجور. التشغيل باعتبارها النتيجة التي تتوصل إليها المنظمات في تحديد الأجور بالتفاوض وفق لمبدأ التسيير الرشيد "Right To mange".

ففي بعض اقتصاديات بلدان أوربا وبصفة أكثر في اليابان يبقى التشغيل هو الذي يشكل موضوع الاتفاق أما التوقيت (ساعات العمل) والأجر القاعدي والعلاوات تبقى تستخدم في المواءمة وإذا كان هذا هو الحال في هذه البلدان فلا غرابة بأن تكون النتائج القياسية مختلفة اختلافا جذريا.

- ❖ ويكون بطبيعة الحال أنه باستطاعة درجة التوتر التي تشهدها سوق العمل أن تفسر تدرج المرونات(Hiérarchie des élasticités) فإذا كان الاقتصاد يقترب من وضعية التشغيل الكامل(plein emploi) فإن زيادة الساعات يبقى هو الحال الوحيد والأنسب الذي من خلاله يمكن تلقي صدمات الطلب .

وإذا تبين بأن هناك بطالة مستديمة، فالحل حينئذ يكمن في اللجوء إلى العقود ذات المدة المحددة أو العقود الزمنية الجزئية بحيث يكون هذا الإجراء هو القاعدة العامة

ونشير بأن المعطيات الأحادية للموضوع (Données monographiques) تؤكد، بالفعل على وجود حساسية أو تأثير مفرط لمدة العمل اتجاه العقود غير النموذجية .

ولما تطورت هذه العقود بصورة واسعة فقد أصبح باستطاعة هذا العامل أن يفسر بعض الأمثلة عن زيادة (Relèvement) مرونة التشغيل بالنسبة إلى الطلب.

- ❖ والعامل الأخير الذي ما فتئ أن يستقطب اهتمامات خبراء سوق العمل يبقى يتمثل في هذه الوضعية: فإذا كانت الطرق الجديدة للإنتاج تتطلب أيدي عمل متمرسة بخبرة وتكوين وتتحكم في إجراء التنسيق وإجراءات الإنتاج وتقنياته داخل المنظومة فهذا في حد ذاته دليل قاطع على نجاعة المنظمات وقوة تنافسها.

وعليه فإذا حدث تغير ظرفي غير ملائم يصبح من غير اللائق كلما تقدمنا في الوقت أن تقوم بتسريح مواءمة التشغيل. ويبقى هذا الدليل صحيحا في مجال الصناعات ذات التكنولوجية العالية والمتوسطة وكذلك قطاع الخدمات العصرية وهو- الدليل- على عكس السابق تماما.

وفي هذا السياق بالذات، يكون من الفائدة أن نتحقق ن كيفية توافق المحددات مع بعضها البعض ولنأخذ بالاعتبار تحديدات فترة ١٩٩٠-٢٠٠٥ التي تبقى تتسم بالغيرات العديدة المبنية من قبل: اشتداد المنافسة الدولية، تغير محتوى العمل، تطور الكفاءة التفاوضية لدى العمال، تعدد أشكال العقود غير النموذجية، وحول هذه النقطة الأخيرة بدت الخلاصة التي أنجزها" Daniel Humermesh"

بمثابة نقطة انطلاق مفيدة جدا بالنسبة للتحليلات الراهنة. قلة أو انعدام التوجهات" Tendances" الواضحة على فترة الطويلة

لقد انكب عدة اقتصاديين على البحث في مسألة إذا ما كانت التغيرات الحاصلة لفترة طويلة تؤثر على مواءمات العمل مع إعطاء أهمية خاصة لموضوع زيادة سرعات المواءمة التشغيل، ولا يظهر هناك أي توجه قديم بوضوح، والسبب يعود بلا شك إلى التطورات الهيكلية والتي يكون تأثيرها في الاتجاه المعاكس لهذه التوجهات .

إن مقارنة مواءمة التشغيل خلال أزمة الثلاثينات ثم أزمة التسعينات فترة بفترة ستبين بوضوح بأن هناك إطار حقيقي يصيب مواءمة تعداد العمال في الولايات المتحدة وفي بريطانيا وفي فرنسا.

- ومع ذلك فإن في الفترة المعاصرة يبدو من الصعب إبراز امتداد هذا التوجه ففي بريطانيا على سبيل المثال لاحظ "Nickel" ١٩٧٩بأن عطالة التشغيل (L'inertie de l'emploi) في تزايد في حين أن عطالة التوقيت(ساعات العمل) تتقلص، وفي الوقت الذي كان ينتظر فيه بأن يكون لسياسة التشويش (Déréglementation) المطبقة منذ ١٩٧٥ نتائج عكسية على وتيرة سرعان المواءمة هذه.

واقتصاديون آخرون لم يتمكنوا من التوصل إلى إحداث أي توجه (Tendance) لا في الولايات المتحدة الأمريكية ولا في بريطانيا على غرار "Hamermesh" ١٩٨٨.

- وحسب ما يبدو فإن نقود الحركة النقابية صار يكتسي عدة أوجه لأن النتائج المتحصل عليها في فترات زمنية مقطعية (Coupe) تختلف عن النتائج في فترات سلسلة زمنية (Chronologiques) ومتتابعة وهذا ما يوحي بأن النقابة في حد ذاتها تخضع لمسار تصنيع وتخصيص معين.
- أن نفوذ التأهيل يبقى بالمقابل، يسهل القراءة والتفسير إذ أن تعداد العمال المخصصين للإنتاج يتواءم بصورة أكثر سرعة من تعداد العمال الآخرين، فكلما ارتفع التأهيل كلما قلت فورية وسرعة مواءمة التعداد حسب الظروف وهذه النتيجة تتفق مع معطيات أغلبية النماذج النظرية من حيث رأسمال البشري النوعي والأجرة الفعالة وكذلك من حيث التجزئة بين السوق الداخلية والثانية.

ومع ذلك لو جئنا نلخص مختلف التوجيهات (Tendance) في فترة ١٩٩٠-٢٠٠٥ ضعف وخور أكثرية النقابات، بروز واضح للتأهيل ،دور التكوين النوعي، تزايد وتطور العقود الأجرية غير النموذجية، التشويش الاجتماعي ...

فإننا سوف نتبين بأنه ليس من السهل أن نستنتج ونخلص إلى نظرة شاملة.

إضافة إلى ذلك فإن هذه التحولات في علاقة الأجور هي في حد ذاتها مرتبطة ببعضها البعض وأنها تتصل بصفة أو بأخرى، سواء بما يتعلق بتغير الأسلوب المثال (Paradigme) في الإنتاج والتدويل (العولمة)، أو بقدرة العمال التفاوضية فهؤلاء العمال الأجراء يبقون بطبيعتهم أكثر ارتباطا بإقليم معين (بالدولة) مما هو عليه حال المنظمات.

ومرة أخرى يجب الإشارة إلى أنه من مهمة التحليل التجريبي توضيح الجانب الذي تميل إليه تشابكات هذه العوامل.

ولكن هذا التحليل في حد ذاته يبقى تكتنفه صعوبات جمة.

III. مواءمة الطلب على العمل في الدول الستة ١٩٧٠-٢٠٠٥ :

لكي يتسنى لنا دراسة الآليات التي كنا قد ذكرناها- دراسة تجريبية- يجب أن تتفحص العلاقات القائمة بين التشغيل ،الساعات المعمولة وما ينتجه(الإنتاج الإجمالي) قطاع الصناعات الصغيرة في الدول الستة الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ،اليابان ،السويد ، فلندا ، النمسا وهذا الاختيار قد أملته في الحقيقة حالة توفر المعطيات المتعلقة بالمؤثرات الاقتصادية الرئيسية لمجموعة" OCDE" كما أنه يمنحنا من البدء قائمة من الدول تختلف عن بعضها اختلافا كبيرا، مما يعطي قوة للمقارنة.

ولما كان اهتمامنا ينصب بالأولوية على التعديلات (المواء مات) في المدى القصير فإننا سنستعمل المعطيات الشهرية.

- نظرة أولية عن المعطيات:

يمكن أن نلاحظ على الفور، الفرق الكبير بين التطورات الحاصلة في مختلف الدول. ففي البداية يتبين لنا بأن موسمية الإنتاج والتوقيت(ساعات العمل) تبقى قوية جدا في السويد وفي فلندا، في حين هي أقل تسجيلا بكثير في الولايات المتحدة الأمريكية، كما يلاحظ أن هذا النشاط العملي، في السويد يبلغ في شهر جويلية أقصى حد له ٥٢% من الحجم الذي يكون عليه عادة في الأشهر الأخرى من العام. غير أن هذه الظاهرة تناقصت بكثير ابتداءا من عام ١٩٩٢. وهناك ظاهرة بهذه السعة تشهدها فلندا

وتسجل دولة كندا تغيرات موسمية في الإنتاج بسعة مماثلة كما هو عليه في النمسا. غير أنه في كندا يمكن تسجيل موسمية التشغيل، في حين تبقى تلك المتعلقة بالتوقيت (ساعات العمل) ضعيفة نسبيا، والعكس تشهده النمسا أين يكون التشغيل مستقرا أو ثابتا بصفة فائقة جدا على المدى القصير، تصاحبه تغيرات كبيرة في التوقيت، تبقى مع ذلك متواقتة مع عملية الإنتاج .

وتبقى الموسمية أكثر تسجيلا في اليابان مما هي عليه في الولايات المتحدة الأمريكية غير أنها مازالت ضعيفة نسبيا بالمقارنة بالدول الأخرى من العينة المختارة.

كما نلاحظ بأن المظهر العام (Profil) للتشغيل يبقى خاصا جدا، بحيث تكون التوظيفات متعددة وبالأخص في شهر أفريل، وبالمقابل فإن إخراج للقوى العاملة يتم على طوال السنة.

كما تبقى التغيرات على المدى المتوسط تختلف نوعيتها، إذ نجد أن التغيرات التي تمس التشغيل تكون نوعا ما هامة في الولايات المتحدة الأمريكية وضعيفة جدا في اليابان، إذ أن التشغيل لا يستجيب سوى بعطالة كبيرة لظاهرة الركود الذي بدأ منذ سنة ١٩٩١. كما تراجع التشغيل في الصناعات الخفيفة وأصبح هاما في كل من السويد و فلندا و تسارعت وتيرته فجأة في خضم الأزمة التي استفحلت في ذلك البلدين خلال ١٩٩٠-١٩٩١ولم ينتعش بعد ذلك جراء انتعاش الإنتاج الذي عرفته الأعوام اللاحقة.

ويلاحظ أخير بأن تراجع التشغيل في النمسا قد وصل إلى مستوى كبير غير أنه يبقى منتظما ويحدث حسب ما يبدو بصورة خارجية عن تطور الإنتاج.

كما أن هذه التطورات تعكس كذلك، وبطبيعة الحال، التطور المتباين لإنتاجية العمل على المستوى المتوسط في مختلف هذه البلدان.

- نموذج طلب التشغيل وطلب الساعات:

طبقا لمنهج "Topel" ١٩٨٢ و "Hashimoto" ١٩٩٣ نحاول أن نفسر التغيرات الخاصة بالتشغيل وبالساعات المعمولة، و بحسب توقعات الطلب على المنتوجات، وبحسب الاستجابات أو ردود الفعل اتجاه التغيرات غير المتوقعة للإنتاج.

والنموذج التالي يأخذ كذلك بالحسبان عطالة الطلب للعوامل والآثار المتقاطعة فيما بين طلب التشغيل وطلب الساعات.

$$\dot{n}_t = \mu^n + \sum_i \alpha_i^n \dot{n}_{t-i} + \beta_1^n \dot{h}_{t-1} + \delta^n \dot{u}_t + \gamma_0^n \dot{q}0_t + \gamma_1^n \dot{q}1_t + \sum_i \lambda_i^n M_{it} + \varepsilon_t^n$$

$$h_t = \mu^h + \alpha_1^h n_{t-1} + \sum_i \beta_i^h h_{t-i} + \delta^h u_t + \gamma_0^h q0_t + \sum_i \lambda_i^h M_{it} + \phi^h T_t + \varepsilon_t^h$$

حيث n تمثل حجم التشغيل، h هو مؤشر الساعات المعمولة، .q الإنتاج المتوقع في الشهر الجاري، q_L الإنتاج المتوقع للشهر الموالي، و u يمثل الخطأ في التوقعات الملاحظ أثناء الشهر الجاري.

وبين التوجه الخطي T_t في نفس الوقت التطور التكنولوجي، وكذلك تزايد فترة العمل في المدى الطويل.

وتمثل الحدود M المتغيرات الصامتة Muettes الإحدى عشر المستعملة في معرفة الموسمية الشهرية.

وبالرجوع إلى استمرارية التشغيل بصورة مكثفة فإن من الأوفق أن نلجأ في تقرير دالة التشغيل من جهة نسبة النمو أولى من أن يكون من جهة المستوى.

نتائج التقديرات

إن التوقعات .q و q_L قد تم حسابها وفق نموذج SARIMA الذي يعرض الموسمية بطريقة مضاعفة

$$\Psi(L)(I-L)(I-L^{12})y = \Theta(L)e$$

$$u_t = y_t - q0_t$$

حيث Y يمثل لوغاريتم الإنتاج وe هو عبارة عن حد الخطأ من نوع "Bruit Blanc"، وتفاصيل معاملات هذا النموذج ليس لها تأثير كبير وما يهم هنا هو قدرات التنبؤات، ومن ثمة فقد ارتأينا ألا نمثل سوى خطأ التوقع المتوسط(متوسط خطأ التوقع) للشهر الجاري وللشهر الذي يليه.

البلد	اليابان	الولايات الأمريكية المتحدة	كندا	السويد	فنلدا	النمسا
الفترة	١:١٩٧٥- ٧:٢٠٠٥	١:١٩٦٠- ٧:٢٠٠٥	١:١٩٦٥- ١:٢٠٠٥	٧:١٩٦٠- ١:٢٠٠٥	٢:١٩٦٥- ٦:٢٠٠٥	١:١٩٩٠- ١٢:٢٠٠٥
e_0	٠،٠١٤	٠،٠١٢	٠،٠١٧	٠،٠٤١	٠،٠٤١	٠،٠٢٨
e_1	٠،٠١٧	٠،٠١٨	٠،٠٢٤	٠،٠٤٣	٠،٠٤٧	٠،٠٣٠

و كما يتضح من هذه البيانات فإن نتائج التنافسية (Performance) لدالة التوقعات تبقى غير متساوية و تكون تختلف حسب الدول. إذ نجد هذه النتائج غير كافية بصورة واضحة في الدول، التي تشهد موسمية عالية مما يعكس - بلا شك- تغيرية داخلية في الإنتاج الأعلى (Production Supérieur) بغض النظر عن الانعكاسات الموسمية، كما أن هناك نقص في الاهتمام بذلك من وجود الطابع (السمة) المطاوع جدا للصورة المضاعفة من خلال فرضية أن الإنتاج هو عامل خارجي عن طلب التشغيل والساعات.

يمكننا إجراء تقديرات المعادلتين بطريقة المربعات الصغرى(OLS) وهذه هي النتائج الرئيسية لتقديرات معادلة التشغيل .

البلد	اليابان	اليابان	اليابان
الفترة	٧: ٢٠٠٥_٦:١٩٧٦	١٢: ١٩٩٨_٦:١٩٧٦	٧: ٢٠٠٥ _ ١: ١٩٩٨
α_1^n	٠،١٥٥*	٠،١٣٥*	٠،٢٥٢*
α_2^n	٠،١٥٧*	٠،٢٠٢**	٠،١٥٨
α_3^n	٠،١١١	٠،١٦٨*	٠،١٢٧
α_4^n	٠،١٢٠	/	/
β_1^n	/	٠،٠١٠	٠،٠٢٥
δ^n	٠،٠٠٩	٠،٠٠٠٩	٠،٠٢٥
γ_0^n	٠،٠٠٩	٠،٠١٥	٠،٠٢٣
γ_1^n	٠،٠٢٠*	٠،٠٠٤	٠،٠٤٨*
$\overline{R}^2$	٠،٩١٦	٠،٩٣٥	٠،٩٠٣
t test	-٠،٠١٠ ١،٩٣٤	-٢١٠٠٩* -٢،٦٨٩**	-١،١٨٤ ٣،٠٧٣**
Wilcoxon	١٣٥٠٤ ١٦٠٦٧*	٧٠٧٤ ٤٧٣٣*	١٠٣٧ ١٨٣٩**

* له معنوية عند حد ٥%

** له معنوية عند حد ١%

t test هو اختيار"Student " مطبق على البواقي التكرارية للمعادلة" Résidus récursif "

- والفرضية الملغاة (Nulle) هي المتعلقة بالمتغير الهيكلي
- ويمثل السطر الأول حساب البواقي التكرارية صوب المستقبل
- أما السطر الثاني فيمثل حساب البواقي التكرارية في الماضي
- Wilcoxon هو اختيار غير معياري مطبق على البواقي التكرارية المستعملة كذلك لمعرفة التغير الهيكلي.

البلد	الولايات المتحدة الأمريكية	كندا
الفترة	٧: ٢٠٠٥_١:١٩٧٦	٦: ٢٠٠٥_١:١٩٧٦
α_1^n	٠،٠٢٣	٠،١١٥
α_2^n	٠،٢٠٠**	٠،١٥٩*
α_3^n	٠،٢٥٨**	٠،١٦١**
β_1^n	-٠،٠٠٣	٠،١٤٠*
δ^n	٠،٢٠٩**	٠،١٢٨**
γ_0^n	٠،٢٧٤**	٠،٠٨٠**
γ_1^n	٠،٠٣١	٠،٠٤١
$\overline{R}^2$	٠،٨٧٥	٠،٨٠٢
t test	-١،٠٣١ ٠،٥٣٥	-٠،٢٥٨ ١،٥٤٥
Wilcoxon	١٣٢٩٤ ١٥٠٤٥	١٤٤٧٨ ١٢٨١٢

البلد	السويد	فلندا	النمسا
الفترة	٥: ٢٠٠٥_٦:١٩٨١	٦: ٢٠٠٥_٣:١٩٧٦	١٢: ٢٠٠٥ _ ٥: ١٩٧٦
α_1^n	-٠،٥٢٩**	-٠،٥٠٨**	٠،٤٣٠**
α_2^n	-٠،٤٥٦**	-٠،٤٩٤**	٠،٠٦٧
α_3^n	٠،٢٦٧	٠،١٢٠	٠،١٥٨*
α_4^n	-٠،٠٠٦	-٠،٠١٠	-٠،٠٠٨*
β_1^n	٠،٠٠١	٠،٠٥٧*	٠،٠٠٣
δ^n	٠،٠٣٠*	٠،١٤٨**	٠،٠٠٠
γ_0^n	٠،٠٣٦*	٠،٠٢٧	-٠،٠١١
γ_1^n	/	/	٠،٠٣٠*
$\overline{R}^2$	٠،٦٧٤	٠،٧٣٢	٠،٧٩٨
t test	-٠،٧٥٨ ٠،٠٢٣	-١،١٦١ ٠،٠٢٣	-١،٢٦٢ ٠،٨٦٧
Wilcoxon	٧٣٦٨ ٧٧٣٧	١٣٠٣٥ ١٤٠٧٨	١٠٩٩٠ ١٢٣٣٣

تقدير معادلة الساعات الموظفة :

البلد	اليابان	اليابان	اليابان
الفترة	٧: ٢٠٠٥_٦:١٩٧٦	١٢: ١٩٩٨_٦:١٩٧٦	٧: ٢٠٠٥ _ ١: ١٩٩٨
α_1^n	-٠،١٧١**	-٠،٢٣٨**	٠،١٤٣
β_1^n	٠،١٩٧**	٠،٠٥٩	-٠،٢٨٦**
β_2^k	-٠،٠١٥	٠،٠٢٠	٠،١٥٢
β_3^k	٠،٤١٧**	٠،٤٠٦**	-٠،٦٧٦**
β_4^k	٠،١٣٦*	/	/
δ^n	٠،٢١٧**	٠،١٨٢**	٠،٢٤٩**
γ_0^n	٠،٠٩٤**	٠،٠٦٠*	٠،٢٨٠**
$\overline{R}^2$	٠،٩٧٣	٠،٩٦٨	٠،٩٨٠
t test	-٤،٦٢٨** -٥،٠٧٢**	-٢،٩٤٤** -٢،٥٧١*	٠،٣٦٣ -٠،٧٢٢
Wilcoxon	٩٣٨٨** ٨٦٩٠**	٤٦٢٢** ٤٦٩٢*	١٣٢٣ ١١٩٧

البلد	الولايات الأمريكية المتحدة	كندا
الفترة	١٩٧٦:١-٢٠٠٥:٧	١٩٧٦:١-٢٠٠٥:٦
α_1^n	-٠،١٧٠**	-٠،٠٢٥**
β_1^n	٠،٣٥٥**	٠،٤٦٢**
β_2^h	-٠،٠٨٥	٠،٢٦٦**
β_3^n	٠،٠٨٩*	-٠،٠٠٦
δ^n	٠،٤٧٧**	٠،٠٨٥**
γ_0^n	٠،١٨٦**	٠،٠٤٧**
$\overline{R}^2$	٠،٩١٢	٠،٨١٧
t test	٠،٤١٨ -٠،٥٣٥	٢،٢٦٢* ٢٤٩٩*
Wilcoxon	١٥٤٠٥ ١٣٨٧٨	١٧٢٣٨** ١٧٤٩٣**

البلد	السويد	فلندا	النمسا
الفترة	١٩٨١:٦-٢٠٠٥:٥	١٩٧٦:٤-٢٠٠٥:٦	١٩٧٦:٤-٢٠٠٢:١٢
α_1^n	٠،١٤٥*	٠،٦٣٣**	-٠،٣٩٤**
β_1^n	-٠،٠٤٨	-٠،٢٣٢**	-٠،٣٢٤**
β_2^h	٠،١١٨*	-٠،٠٨٥	-٠،١٩٩**
β_3^h	٠،٤٢٧**	٠،٢٥٧**	٠،١٦٥
δ^n	٠،١٨٠*	٠،٢١٩*	-٠،٠١٧
γ_0^n	٠،٤٥٨**	٠،٤٠٢**	٠،١٢٤**
$\overline{R}^2$	٠،٩٧٢	٠،٩٣٣	٠،٨٢٨
t test	٠،٦٠٤ ٠،٥٦٣	-٢،٠٤٩* -٠،٧٧٦	-٠،١٩٣ -٢،٥٨٥*
Wilcoxon	٨٠٩١ ٨٠٨٤	١٢٢١٣* ١٢٧٩٥	١٢١٥٥ ٩٥١٨**

هذه التقديرات كلها تثبت أن هناك علاقة ترابطية شديدة ما بين البواقي (Résidus).و هدا ما يعكس عن وجود مشاكل تتعلق أما بتخصيص التوجهات على المدى المتوسط الخاصة بالتطور التكنولوجي ،وأما بالمعالجة الناقصة لظاهرة الموسمية وبالتحديد تغيرات هذه الموسمية مع مرور الوقت.

ومع ذلك فإن النتائج المهمة تظهر قوية بتعدد محاولات التخصيصات المتنوعة ، كما أنها (النتائج) تجلب اهتماما حول المتغيرات الهامة للاقتصاديات المدروسة .

فنلاحظ بأن في الولايات المتحدة الأمريكية هناك مرونة كبيرة في التشغيل وفي ساعات العمل اتجاه التغيرات الظرفية.إن المواءمة في الطلب أمام التغيرات الطارئة (غير المتوقعة) تكون من خلال مواءمة

التوقيت (الساعات) أفضل من تلك التي تكون من خلال التشغيل، ويبقى للتغيرات المتوقعة انعكاسات كبيرة على التشغيل. وهذه العلاقات تكون ثابتة في الزمن فهناك نتائج لم نوردها في هذه الدراسة تبين بأن الأمر كان في الفترة الماضية وهذا على الأقل ابتداءا ١٩٦٠ تاريخ توفر المعطيات الضرورية للمرة الأولى.

ويبقى اقتصاد دولة كندا يتميز بمميزات مختلفة كثيرا عن الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من قربها الجغرافي. إذ نجد أن مرونة التشغيل تبدو ضعيفة وبالأخص اتجاه التغيرات المتوقعة، كما أن مرونة التوقيت (الساعات) وبالرغم من أنها معتبرة من الناحية الإحصائية، فهي كذلك ضعيفة جدا.

ويعد الاختباران على التغيير الهيكلي لمعادلة الطلب على الساعات (طلب التوقيت) مفيدين.

في حين أن المعالجة العميقة للموضوع بواسطة اختبارات "Chow" لا تبين تماما الفترتين المتباينتين بوضوح.

ووفقا للنتائج المشار إليها في دراسات أخرى، فإن اليابان يعكس مظهرا مختلفا بحيث أن التشغيل لا يتأثر في المدى القصير بالتغيرات الظرفية، حتى ولو أن المعادلة المقدرة على الفترة ١٩٧٦-٢٠٠٥ ليست ثابتة.

ولا يبين التحليل الخاص بالفترتين سوى الحساسية التي تميز التشغيل اتجاه الإنتاج وهي تكاد تميز كثيرا الفترة بعد ١٩٩٨ وتبقى - في الواقع - ساعات العمل هي المستعملة بكيفية أو بأخرى لتلقي الصدمات غير المتوقعة وتبدو معادلة الطلب على ساعات العمل المقدرة على الفترة الأخيرة، هي كذلك تبين المرونة الكبيرة للإنتاج اتجاه التغيرات المتوقعة.

وتبرز الدولتان الاسكندينافيتان الحاضرتان في العينة المختارة بعض التشابهات بينهما غير أن في السويد يبقى التشغيل يتميز بعدم المرونة وهذه الحالة لا تنطبق على دولة فنلندا. و في كلتا الدولتين نجد هناك حساسية كبيرة أو تأثر كبير لساعات العمل أمام التغيرات المتوقعة للإنتاج.

و تبقى هذه النتائج، بلا شك مرتبطة أساسا بالموسمية الكبيرة جدا للإنتاج و لساعات العمل و التي (الموسمية) كنا قد بيناها سابقا. و التغير الهيكلي الذي يمكن أن نبينه داخل معادلة الطلب على ساعات العمل الخاصة بدولة فنلندا، يكون فحص حسب الظن نهاية سنوات ١٩٧٠ أكثر من الفترات المتأخرة الموالية.

و تمثل النمسا - أخيرا - مظهرا مخالفا ، فنجد أن استجابتها للصدمات غير المتوقعة تكاد تكون منعدمة سواء الاستجابة من ساعات العمل أي التوقيت أو من التشغيل، كما تسجل الساعات المعمولة كذلك، ارتباطا ضعيفا بالإنتاج المتوقع وهنا كذلك نجد أن التغير الهيكلي الذي تبينه الاختبارات لاينتهي إلى إبراز الفترتين المتباينتين بوضوح.

وبصفة عامة فإن الاختلافات الهامة في كيفية المواءمة تبقى تميز بصورة واضحة مختلف البلدان التي تطرقنا إلى دراستها، بحيث لا تزال هذه الاختلافات ثابتة مع مرور الوقت كما هو الحال في اليابان ،إذ نجد أن سعة التغيرات تظهر أقل أهمية من الاختلافات التي تميز هذا البلد عن باقي الدول التي تناولها البحث

وباستثناء كندا، فنلاحظ بأن مرونة الطلب على الساعات تكون بصفة واضحة أكبر من مرونة طلب التشغيل، وبمقتضى ذلك وكما كان منتظرا فإن هذه الاختلافات ليست لها دائما أهمية من الناحية الإحصائية، ونلاحظ بأن تقدير المرونات المتقاطعة بات يبين نتائج أقل وضوحا ولا تصادف إلا في كندا، وجود أثر إيجابي معتبر لتزايد الساعات المعمولة على طلب التشغيل للشهر الموالي.

ويعكس ذلك فإن زيادة التشغيل تتمخض، حسبما يظهر عن انخفاض الطلب عن الساعات للشهر الموالي وهذا الحال يسري على كل دول في العينة ماعدا السويد و فلندا أين نجد الأثر الناجم إيجابيا للغاية.

IV. هل تكون النتائج القياسية مطابقة لملاحظة تنظيم أسواق العمل:

يمكن تفسير النتائج القياسية السابقة بقراءة مزدوجة من جهة، هل هذه النتائج مطابقة فعلا لتنبؤات النموذج القياسي الذي رأيناه في البداية

على ضوء الخصائص الهيكلية التي تضبط تكاليف مواءمة التشغيل والتوقيت ومن جهة أخرى هل أن المرونات ،وكذلك بنية التكاليف تؤول إلى التطابق أو أنها - بعكس ذلك - تبقى تختلف اختلافا واضحا وهذا حتى فيما بعد التغيرات التي ميزت ١٩٩٨-٢٠٠٥ وخصت عدد معينا من الدول.

- السوق الخارجية في مواجهة السوق الداخلية

التعارض بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان يبقى مستمرا. إن استقطابية هذين البلدين أصبحت تشكل جزءا من الكتابات الاقتصادية ومن بين البحوث التي شكلت مرجعية لهذا العمل نذكر بحث "Hashimoto" ١٩٩٣ .

ويظهر جليا، في الولايات المتحدة الأمريكية بأن تكلفة توظيف عامل جديد تكون أقل مقارنة بتكلفة الساعات الإضافية، ونستنتج بذلك بأن مرونة التشغيل بالنسبة للإنتاج تبقى - على وجه- مرتفعة إذا ما قارنها بمرونة التوقيت بحيث أنها تمثل أعلى رقم في دول المجموعة المختارة.

وبالمقابل فإن اليابان تعطي مظهرا معاكسا تماما ،فمن جهة إذا اعتبرنا بأن وضعية الساعات الإضافية لا ينجم عنها حق استلام العلاوات، فهي حينئذ ذات فائدة اقتصادية مقارنة بالساعات العادية التي يترتب عليها الحق في العلاوات، ومن جهة أخرى يكون من المعروف بأن التكوين النوعي يبقى كثيفا في اليابان. ومن جانب أخر يندرج التشغيل و ثبات هذا التشغيل في عقد ضمني ما بين العمال ومديريات المنظمات. والنتيجة فإن العلاقة ما بين المرونتين المتعلقتين بالتشغيل وبالتوقيت هي الأضعف ما بين مجموعة الدول المتقاة في هذه العينة.

وإذا قمنا بمقارنة قيم المرونات لسنوات ١٩٩٠ فنجد بأن الاختلافات تصير أكبر وهذا بغض النظر عن التطورات الملاحظة في اليابان والتي سوف نشير إليها لاحقا.

وتعطي الدول الاسكندينافية نموذجا ثالثا فيما يخص مواءمة سوق العمل. وإذا كان من المتداول في الكتابات الاقتصادية النظرية معارضة السوق الخارجية بالسوق الداخلية، من خلال المظهرة (Configuration) الأمريكية واليابانية فإنه بالمقابل من النادر أن تأتي بتفسير كاف لوضعية البلدان الأوربية المتمثلة في حالة فلندا السويد والنمسا ،فهذه الدول الثلاث لها خصوصية مثلى تمنح العمال دورا هاما، ويكون هؤلاء الممثلون حاضرين في جميع المستويات الاقتصادية للمنظمة وحتى في هيئات التشاور والتنسيق الوطني.

والخاصية الثانية المشتركة تتمثل في كون هذه الدول الثلاث قد شرعت منذ زمن ليس بالقريب، في العمل للوصول إلى التشغيل الكامل. غير أ ن دولتين من هذه المجموعة قد تخلت عن هذا الهدف ابتداء من سنوات السبعينات.

كما يمكن أن نعتبر بأن التشغيل لا يعد متغيرا من متغيرات الدخل في مواجهة الصدمات الظرفية التي تؤثر على هذه الاقتصاديات المفتوحة. بحيث أن المنظمات تلجأ إلى تغيرات التوقيت و الأجور علما بأن هذه النقطة لم تدرس في هذا البحث و لكن تبقى حاضرة في عدة دراسات التي تتناول التشكل المقارن للأجور .

"Hartog et Theewes ١٩٩٣, Ferner et Hyman ١٩٩٢ Ruyssevelt et Visser ١٩٩٦ et Boyer ١٩٩٥"

و يجدر التنويه بأن هذه الاقتصاديات لا تمثل حالة استثنائية للمظهرين الأخيرين ،و هذا ما يؤكد بإسهاب حالة المرونات التي تطرقنا إلى دراستها سابقا.

و يكون من الجائز التساؤل عن متانة هذه النتائج و قوتها و هي تستند في جانب على التغيرية الواسعة للإنتاج النتائج كما تستند النتائج على مصاعب الاعتداد بالموسمية التي تتغير كثيرا مع الوقت أو كذلك كون الاقتصاديات الصغرى المفتوحة المطابقة تتسم بتخصيص اقتصادي ضيق بحيث تكون في أحوال متكافئة التعديلات أو مواءمات سوق العمل تختلف اختلافا كبيرا.

بعض إرهاصات التغيير في اليابان. و لكن ليس هناك تطابق.

الكثير من المحللين أشاروا إلى سعة التحويلات التي طرأت على تسيير التشغيل بداية من البحبوحة المالية في اليابان. محاولة التوظيف خارج الفترة المواتية لشهر مارس و أفريل، عقلنة التشغيل مدى

الحياة، سلوك أكثر حذرا من السابق أمام توظيف العمال الدائمين، محاولة خلق أسواق مهنية لبعض التخصصات المعنية .

و في معنى مختصر فإن التعديلات أو المواءمات القياسية توطد لبداية التأكيد. فمن جهة يمكن أن نعتقد بوجود تعميق لعطالة التشغيل و هذا ما يتماشى مع نتائج المحللين الذين قالوا بأن قلب الاتفاق (Companiiste) أصبح أكثر توطيدا من سنوات التسعينات.

و هذا إذ ا قمنا على الأثل بمقارنة التقديرات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية و باليابان في الفترة قريبة العهد فإن مسارات مواءمة أو تعديل السوق تبقى مختلفة بوضوح و لا تعتبر هذه الحالة آنذاك غريبة أو مفاجئة بحيث أن إصلاح تسير المؤسسات و ترشيده يبقى ينصب، و لفترة طويلة على تسيير المنتجات و على أساليب العمل و كذلك التمركز أو اختيار المكان، و قد بدأ التفكير في الانتقال حول جنوب شرق آسيا. و هناك أيضا تطلعات الأجيال الجديدة من العمال التي تغيرت كثيرا و لم تعد تشبه عما كانت عليه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. و في مقام أخيرا يمكن أن نشير كذلك إلى دراستين سابقتين كانتا قد سلطتا الضوء، باستعمالهما مناهج مختلفة أو معطيات متباينة، على هذا الموضوع و قد خلصننا إلى مثل هذه النتيجة المفارقة (١٩٩٦ -١٩٩٥ Boyer et juillard).

الخلاصة: *لا يوجد تطابق تام بين النتائج في حين هناك نتائج جزئية*

إنه -بلا شك - من غير الممكن أن نختبر كل الفرضيات المختلفة التي تعرضنا إليها في المقدمة و المتعلقة بتداعيات العولمة (Internationalisation) على سوق العمل وتحولاته و بالتالي فإن عملنا هذا قد اقتصر على دراسة محدودة :

- كيف تستجيب مختلف الدول إلى التقلبات الظرفية من جهة التشغيل و التوقيت (ساعات العمل) ؟
- و هل تطورت تلك المنشئات أو الهيئات القانونية و التنظيمية التي تتحكم في تكاليف المواءمة (التعديل) في نفس الإتجاه

و من ثمة فالخلاصة تكون كالتالي : إن الدول الستة المشكلة للمجموعة التي تطرقنا إلى دراستها تبقى تتميز بخصائص متباينة جدا إن لم نقل متناقضة. غير أننا نجد بأن هناك تطابقا في الخلاصة عن التحليل القياسي و الدراسات الخاصة بالمؤسسات التفاوضية، هناك استنتاج ثاني ننفذ به الفرضية التي كانت تتوقع حصول إضرابات في غضون فترة ١٩٩٠ -٢٠٠٥ .

إذ أنه في الواقع لم يحصل أي شيء في الولايات المتحدة الأمريكية من هذا القبيل و لا في كندا و لم يكن الأمر مخالفا في فلندا أو السويد .

في حين نجد أن في اليابان قد بدأت تلوح بعض بوادر التغيير الهيكلي – و مع ذلك – يعد تغييرا معقدا، إبطاء مواءمة (تعديل) التشغيل .

بالرغم من أن اختبارات التقوية (Test de robustesse) كانت مشجعة ، فليس لنا أن نبالغ في توسيع تلك النتائج التي هي في الحقيقة مقتصرة بجملة من التحديدات المنهجية و الإحصائية .

بداية فأن العدد الضئيل من البلدان التي تتوفر فيها المعطيات في الوقت اللازم يجعل من الصعب التعميم أو البحث عن العامل المفسر لتدرج المرونات، و يكون من جهة أخرى محتملا أن تمنح اختبارات الثبات المكتملة إمكانية تشخيص بعض التغيرات التي يقترحها التحليل الهيكلي .

كثيرا ما كانت المناقشات حول ضرورة مرونة أسواق العمل تتطرق إلى حساسية أو تأثير الأجور بنتائج المنظمات، مثلما تتأثر بالتوترات التي تصيب أسواق العمل، و من المحتمل أن إدخال هذا المتغير الجديد يمكن من معرفة أو الإحاطة بالمفارقة الواضحة التي تميز البلدان المنتهجة للديمقراطية الاجتماعية، و يبقى من الواضح، كما سيلاحظ القارئ بأنه لم نتعرض بالتحليل للتأثير المباشر للعولمة . وقد تناولنا الموضوع بصفة غير مباشرة ،بحيث يمكن لنا أن نعتقد كذلك بأن التغيرات الملحوظة يمكن أن تنجم أيضا عن عوامل أخرى مختلفة كالتغيير التنظيمي للمنظمات، كحدوث شكل جديد من التطورات التقنية، أو حدث تطور في سياق السياسي ما يكون يلائم جانب المنظمات الدولية أكثر من جانب العمال. كلها عوامل تبعث على التغيير . و هي مواضيع تدعو إلى البحث و التقصي في المستقبل.

المراجع:

* Bairoch, P., ١٩٩٦ - Globalization Myths and Realities : One Century of External Trade And Foreign Investment, in R. Boyer and D. Drache Eds, *States Against Market : The Limits of Globalization,* Routledge, London and New York, p. ١٧٣-١٩٢.
* Bowles Samuel, Boyer Robert (١٩٩٥), « Wages, aggregate demand, and employment in an open economy:an empirical investigation », in Gerald A. EPSTEIN and Herbert M. GINTIS (Eds), *Macroeconomic Policy after the Conservative Era*», Cambridge University Press, Cambridge MA, p. ١٤٣-١٧١.
* Boyer Robert (١٩٩٥), « Capital-labour relations in OECD countries : from the Fordist Golden Age to contrasted national trajectories », in Juliet SCHOR, Jong-l YOU Eds, « *Capital, The State and Labour : A Global Perspective* », Edward Elgard, Aldershot, UK, United Nations University Press, p.١٨-٦٩.
* Boyer Robert (١٩٩٥), « Formation et emploi dans les nouveaux modèles de production », *Revue STI-OCDE*, n° ١٥, p.١١٩-١٤٧.
* Boyer Robert (١٩٩٧), « Les mots et les réalités », dans *Mondialisation au-dela des Mythes*, La Découverte « Les dossiers de l'Etats du Monde », Paris, p. ١٣-٥٦.
* Boyer Robert, Juillard Michel (١٩٩٥), « Has the Japanese Wage Labor Nexus Reached its Limits ? », Mimeograph CEPREMAP, August, to Appear in Boyer Robert, Yamada Toshio Eds « *The Japanese Capitalism and the contemporary crisis : A regulationist interpretation* », Fujiwara Shoten, Tokyo, ١٩٩٩.
* Cahuc Pierre, Zylberberg André (١٩٩٦), *Economie du travail. La formation des salaires et les déterminants du chômage*, Balises, De Boeck & Larcier, Bruxelles.
* Ebrenberg Ronald G. (١٩٩٤), *Labor Markets and Integrating National economies*,The Brookings Institution, Washington DC.
* Fair Ray C. (١٩٩٧a), « Testing the NAIRU Model for ٢٧ Countries », Mimeograph, Cowles Foundation, Yale University, April.
* Fair Ray C. (١٩٩٧b), « Estimated Inflation Costs Had European Unemployment Been Reduced in the ١٩٨٠s by Macro Policies », Mimeograph, Cowles Foundation, Yale University, December. Ferner Anthony, Hyman Richard (Eds) (١٩٩٢), *Industrial Relations in the New Europe*, Blackwell, Oxford.
* Hamermesh Daniel S. (١٩٩٣), *Labor Demand*, Princeton University Press, Princeton NJ.
* Hashimoto Masanori (١٩٩٣), « Aspects of Labor Market Adjustments in Japan », *Journal of Labor Economics*, Vol. ١١, n° ١, p. ١٣٦-١٦١.
* Hartog J. and Theeuwes J. (Eds) (١٩٩٣), *Labour Market Contracts and Institutions : A Cross-National Comparison*, North-Holland, Amsterdam.
* Jestaz David, Passet Olivier (١٩٩٧), « La flexibilité comparée des marchés du travail américain et japonais », *Revue de l'OFCE*, n° ٦٣, Octobre, p. ١٤٣-١٩٤.
* Lawrence Robert Z. (١٩٩٦), *Single World, Divided Nations ?*, The Brookings Institution, Washington DC.
* Lawrence Robert Z., Bressand Albert, Ito Takatoshi (١٩٩٦), *A Vision for the World Economy : Openness, Diversity and Cohesion*, The Brookings Institution, Washington DC.

* Ruyssevelt Joris (Van), Visser Jelle (Eds) (١٩٩٦), *Industrial Relations in Europe : Traditions and transitions*, SAGE Publications, London.
* Topel Robert H. (١٩٨٢), « Inventories, Layoffs, and the Short-Run Demand for Labor », *The American Economic Review*, Vol. ٧٢, n° ٤, September, p. ٧٦٩-٧٨٢.